



خطی «فهرست شده»

۵۴۰۹

१५ - १५

دید شد
۱۳۸۲

8874

8177

شماره ثبت کتاب

V. 1. 1. 1. 1.

کتابخانه مجلس شورای ملی

كتاب كشف المحصول الحبيب

مؤلف غياث الدين مرصود

موضوع

سازمان فضایی
۵۱۲۴

ΔF.9

Δ14f

مکتبہ اسلامیہ

فعلی = فهرست شده

५६०९

بازرسی شد

۴۶ - ۴۷

بازدید شد

۱۳۸۲



۵۱۲۴

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه آیت الله العظمی الخوئی

مؤلف: غیاث الدین مهدی

۵۴۰۹

موضوع:

شماره قفسه: ۵۱۲۴

شماره ثبت کتاب:

۶۲۳۰۸



خطی و فهرست شده

۵۴۰۹

تاریخ
۷۹ - ۷۸

تاریخ
۷۸ - ۷۷

خطی و فهرست شده

۰۹

ناقص
 ١٣٢٦
 ١٥

لغيات الدين مشهور
 ودفعت هذا الكتاب
 كف الطنون فلم يظفر عن صاحب

١٧٢٢

٥٦



شعبي

انما تأتينا بعد ابطالها لاستقلال الوسايط وهاجرنا. انما قررنا. انتهى حينئذ
 التوسيد وبقدرتها وان افطر بنكارة الكثرة فيها وتبين تفسيرها بعد ذلك وقد
 وسدنا منها وروية وبغاية يقول من الايداعية المبدأ واليه الرضى ولا يخفى
 ان كنهها يصير تارة بالقياس الى المبادئ والآخرى بالقياس الى كل ما سوى الاول
 امتداد الى دائرة الوجه والمشتبه على قوس المزايا والصعود ونحوه انما
 الوجه ونازله من الاثر الى الاصل الا ان يفتى فيبقى الى التوسيد الاول المتناهي
 كلها واجهة منها ماعدا الى المبدأ الذي قادتها في التوسيد الاول الذي كل مرتبة
 دون سابقة وفي الاخرى الصعود على كسبه والمبدأ الاول كما يدركه المراتب التي
 والكل في ذاتها فوفاة تام النفس والكل الجمال الذي ليس فيه شيء والآخر
 الذي ليس بعد شيء في مقام الكمال ونظام ترتيب الدورات والاشياء والمبادئ
 فالاول منها اشار الى الابداد وظهور النفس والاشياء الى استمرار ذلك واستمرار
 في لاقية كماله والاشياء الباقية تبعا للشيء المسار في جميع الدورات من اتصال
 انما المستبقي لمدال البقاء والعود الى النظر الاول ثم لما كان السعداء
 العظمى في كل الوصول الى تلك المرتبة العليا وكان حصول ذلك الكمال
 بوسيلة تبتا محمد صا الله عليه وآله وسلم عقب ذلك حصول الصلوة عليه وتعبه
 تبين الوصول الى كنهها ونحوها فكان رضى الله عنه وارضا. ولقد الى كماله
ورنا. انما ان شغل عاين بها الى صلوة الدنيا فطلع النفس لا ينفى
نسبة هذا الحزننا. وقرنا. انما وبمثل اليه ان يبلغنا الى درك
 اى وجه انصافه العليا وفيه ما فيه والناظر في كنهها صفتها وما ولباس
 بتدريج من الصور لم يدس في الصور بنو ايدى بها كنهها في ايدى يطلع بها
 مطا بشتى مدود اما ايدى ايدى في مباحث يشغل عليها مطا لب

المطلب الاول من اشك والحمد لله الذي اودع في حرف اول الكتاب
 بالوصف الجليل عظمة التعظيم والتبجيل في انما بالفضل المبين عن فضل النفس
 لانها وقول الاول عظمة العظمة ورجا يناد برتبة وعرف العظمة من فضل
 الجسد جمع ما انعم الله علينا خلق الله لاجله وفيه ما فيه ثم في المقربات
 مباحث وصفا بها التعظيم ثم بعد تصوير كل من الذي يظهر وجه جل العظمة
 عظمة من كل منها وفيه مباحث **الاول** في بيان مراتب النفس
 في صاحب المحاكاة النفس في ذاتها بحسب آثارها عبادتها واثارتها في كمالها وان
 فالقوة التي تارة بحسبها عن عالم القرب ليس قوة نظرية والقوة التي يوشى
 كنهها في البدن تسمى قوة عملية ولكل منهما مرتبة من بداية التكمال الى نهاية
 الما بين مراتب القوة النظرية هي ان في مبداء العظم. فالعلم عن العلوم
 لكن مستغنى بها وهي المرتبة الاولى وتسمى عقلانية لانها في كمالها في كمالها
 الظاهرة والباطنة في العلوم بمرتبته واستعدادها في العلوم الكلية وهو المرتبة
 الثانية وليس عقلا بالكلية ثم اذ انهم العلوم البديهة يعطى الى بعض ادرك
 العلوم الكلية وحصله ان تدار على استحضار ما من غير كنه كنه صدي
 وهو المرتبة الثالثة وتسمى عقلا بفعل وحصول المعقولات بالذات مثل عظمة
 مستغنى به عن المرتبة الرابعة المسماة بالفعل المستغنى والامر انما في العظمة
 في امتنان التحليل والتحليل وفي التحليل امتنانا في ترتيب الظاهر بوطائف
 العبادات على مقتضى ما فيها الترتيب الحقة وتزكية الباطن عن الملك الى رتبة
 والاصناف الذاتية وقال في شرح المطالع النفس في مبداء العظم. فالعلم عن
 العلوم كلها مستغنى بها والاصناف انصافها بها وتسمى عقلانية لانها في كمالها
 لها بالذات في القبة نفسها عن جميع الصور القابلة اياها في كمالها

في بيان مراتب النفس

اعني الحواس الظاهرة والمباينة حصلت بالعلوم اولية ومشتقة لاكتساب النظرية
 وصيغ عقلا بالمكتسبات حصلت بالاجيب تلك الاوليات تلك الاسئلة الى النظرية
 ثم اذ رعت العلوم الاولية واذا رعت النظرية مشتقة بالاجيب بالحق المستفاد
 يستلزمها من الحق الفعلي واذا رعت النظرية مخروجة عن حصولها بالحق
 من شئت من غير جسم كسب جديد هذا العقل بالفعول والامر بالفعول
 الفعلية فاولها تهذيب الظاهر يستلزم الاستدلال والحدود الزواحي والآيات
 وثانيا تهذيب الباطن عن الملكات الردية وعصيانها عن عالم الغيب
 وثالثا حصول بعدا لا نقال لعالم الغيب وذلك بالتمسك بالصور القدسية ورايتها
 ما تقبل لا عقيب اكتساب تلك الافعال والافعال عن جسم بالكلية وموطا خطه
 حال امدية وطلاة وقصر النظر على كماله من سري كل قدره بمصلحة في جيب قدرته
 الكمال وكل علم وكل استيعاف على المشاغل بل كل وجود كمالها هو
 فاص من جانب فاعلى منها في سرها في اولها لا يكتفي بما بينهما وما بينهما فان
 المراتب التي فيها في الحق العلي ليس على يقينه النظر الكلي بل الايقان
 والاخرى التي لا يجد استفادته تهذيب اول مراتبها وفي صميم ذلك
 ان تلك من التوحيات النظرية والتجليات مستعدا كماله واستعداد الفهم
 وذلك واحد منها هو الحري بالاجيب حرة اول ثم بعد ذلك يفرص لكل منهما ان
 يحصل له المبادى التي بها يكون امورها اما النظرية كالمخبرات البدئية وما
 يخرج بها من قدر الكمال الاتيق بها وحسب كون تلك منها عقلا بالحق
 لكنهما الكمال الملك الاتيق وفي نظر المراتب الاخرى ان كان لا يكتفي حصل
 التخلي بالصور القدسية وطلاة جاك اسد في وطلاة وقصر النظر على كماله
 من مراتب التوحيات العلية بتفسير الذي ذكره لا يخرج عن اربعة يمكن توجيهه

ولكن

ومن تسع دائرة المالك ونسبته بين الجلال والكمال من الجانبين كماله فيكون
 في بيان مراتب التوحيات النظرية التي ليس على ما ينبغي الا لا بد منه في مراتبها
 ذلك المراتب من العقول الاربع في النفس لثلاثة وليس كذلك بل في مراتبها
 احوال النفس وقواياها صرح بالرجوع في الشئ في الحق الاول من المقالات
 من كتاب النفس فالك في بيان تلك المراتب التي ليس ولا صورها في النفس بل
 هي الشئ الذي له هذه القوى المراتب ومن مع كماله وجهه في مراتب شتى على احوالها
 اعدت اربعة المراتب في توجيهها لا يكتفي بالاجابة بل في كماله في الاول المستعد في
 ذلك في كماله في توجيهه وجهه في توجيهه في المراتب الاخرى ان الله النظرية لا
 القاطبة بالادراكات الا انما لا يهتد باليست كمالا بعدا بالمشاهدة الحسية في العلم
 بما لا يكتفي كمالا بالحقبة بالادراكات الملكية ومرتبات النفس في استكمال هذا
 الكمال فيصير في نفس الكمال واستعداده لان الخلق فيها لا يكتفي بهذا استكمال
 ومرتبات وقود الكمال هو العقل المستفاد اعني مشتقة النظرية بالاستعدادات التي
 وهو العقل بالحق او بعد وهو العقل اليموني او متوسط وهو العقل بالملك
 فاقبل مستند النظرية بعد اخرى مستند كما صيرورتها مخروجة بل يشبه
 فكيف يكون العقل بالحق استعداد المستفاد مع تافه عنه قلت هو استعداد
 لا كمال الكمال واستعدادهم بعد عقيدة وموقف علم لا يستعد له الاستعداد
 الاستعداد لا تدور انشئ كماله ولا يكتفي بالبين المنطق او يمكن ان يكون
 على ما لا يمكن الاستعداد هو مشتقة النظرية صفة فالصحة في الوجود في النظرية
 بالصور النظرية قبل الاخرى غير موطاة هذه الوصوه في كونها في النظرية
 في فاني فيهم مستند موطاة في ضمن الكبر في معها فلا خطا اول خروجه
 لم يكتفلا خطه فالصحة فاعرف في انهم اقول الادب فيهم بطلان الحكم

استعداد

لا شك ان مجموع هذه المجموعتين هو وجوده تعالى في المجموع اما ان يعتبر
 في ذاته باحد المجموعتين فمستبعدا وان اعتبر في ذاته باحد المجموعتين فمستبعدا
 بالوجه الاول لان له في ذاته اعتبارا لا اعتبارا وهو ذلك المجموع عينه في ذاته
 التي لا يتغير في ذلك ويستحق له ذلك ان المعلوم بما هو معلول اعتبارا
 كذلك لا بد من اعتبار اعتبارا غير اعتبار بالوجه الاول فلام ان الاعتبار
 الوجه معلول بل معلول وعده واما امكان ذلك المجموع وتقسيمه الى
 قسمين لا مع قطع النظر عن اعتبار فيسحق حادثة ولكن ان يستفاد ما افاد
 وجهه بوجه وباحتمال حاص ما اشار اليه من الجواب لولا غير المجموع
 كما قال في ذلك المجموع ان اعتبارا لا كان عليه نسبة ولا استحقاق في ذلك على الوجه
 انه واصله من انما في غير من الالهات في قوله علم اولها انهم المستفاد
 بوجهها وجهين احدهما كمالها وهذا الوجه يكون واحدا ويكون اللفظ
 الاول على هذا الوجه هو مجموع الامور وانما لا مع اعتبار اللفظ الاول
 عليه بهذا الوجه بل بالذاك وهذا الوجه يكون كثيرا او كثيرا لا يتغير في ذاته
 الاحكام مثلا مجموع الذم ليس هو ذمهم وحق وسم لا مع اعتبارهم فانه اذا دخل
 واحد منهم في الذم فخرج ثم دخل واحد آخر فخرج وكذا الدان دخل في الذم باسرها
 بها ثبت دخول الدان في الذم باسرها بدو لا متعاقبة وليس الذم يمتد في
 الاصله الدان في القاب ولا يمكن ان يثبت دخول الدان في الذم فيهم لا
 على القاب اذا علمت ذلك فمما لا يسع وجوده مع ما هو معلوم من هذا
 لا مع اعتبارها الى الذم واحد من جزئيه فكذلك في وجوده فيكون في ذلك
 على اعتبار وجوده مع ما بها ثم يشهد الى الاعتبار الآخر كما لا
 فاني قد ثبت في الكلام انما لا مع اعتبارها فانه انما يمكن جميعا الى

قلت انما هذا لا يبرهن ان مجموع هذه المجموعتين واجب موجود بذاته
 ويمكن موجود يتبين في نظر ان المعلوم في هذه المجموعتين هو الواجب ومطلوبه في
 احدهما وجهه المتفصل كان مستفادا كما ذكره ولا شك ان كان كلا واحد منهما
 موجودا في وجوده ان ايضاً ضرورة ان انشاء المقتدر انما يكون باسرها من
 اقتاده والا فاحا وباسرها موجودا فيهما وانما يمكن الموجود لا بد من عدمه
 كان واحدا ومستفادا وسدأ غير جملة او مستفادا انما حال وانما يتفصل
 لا يجب انشاء في هذا فلهذا لا يجب اختصاصا في نفس الامر فاما غير الواجب
 مع المولد الاول مستفادا فلا شك ان مجموعهما مستفاد لوجه جملة او مستفاد
 اولها بالمجموع منها مرفوض الالهية الا في جهة بدون الوصف اعني ذات
 الالهية وهو موجود لا كماله وان لم يكن الالهية وانما ثبت موجوده كما ان الاول
 موجود وان لم يكن وصف الالهية موجودا وان كان مرفوضا في ثبوت موجوده
 ويمكن لا يحتاج الى انشاء فلهذا من علمه وليس هناك شيء اقرب يصلح حادثة
 ولا جسم بمادة الاشكال في انما يكون ليس الثبات في الاشكال المذكورين
 حيث الاجال والتفصيل في انشاء وتغير بالمجموع فان الكلي المجموع احده
 جملة او منفصل مستفاد بان الله ليس بهم على الترتيب ولا يتغير بانهم ليس بهم
 اذ ليس نظر انهم نظر عن غيرهم وتمامه ونظري من نظريته فان الكلي ليس
 ان المجموع الاول مستفاد يمكن والتحقيق ليس مكان المجموع هذا الوجه وتوضيح
 الكلام في المرام انما لا يمكن ان يثبت بين الشيء وجوده وكذا الوجه فانه لا يقبل
 واحدا في وجوده واحدا كان بينهما نسبة واحدة وكذا انما يقبل بين مجموعين
 مستفاد واحد الى وجود واحد كانه نسبة اربعة واحدة والاولى مستفاد الى وجود
 الكلي مستفاد ونظر ان المجموع المستفاد مستفاد في نفسه الى وجوده في ذاته

خصوصاً الى وجود واحد فلابد من تحقق النسب بينه وبين المجموع المأخوذ من هذا يمكن
 كلام محل وقوعه به غير محتمل فان ذلك المجموع اذا اعتبر كلاً ما معاً متلباً الى وجود
 واحد وجوباً مستقلاً يمكن المجموع مأخوذاً منقطعاً مع الماهية من المأخوذ است
 التي لا يكتفي بخصصها وانما غير كل منها مقبلاً الى وجود واحد وجوباً مستقلاً فيكون
 ملكاً فقط بل حكماً وواجباً مع باقي الاول بالقياس الى ان هذا المأخوذ لا يمتنع الى الوجود
 والامكان انما بالنسبة الى الوجود فان الوجود معتبر في كل قسم كما في سبعة مبادئ
 من مبادئ تجزئ النسب بينها في قسم ثم التلاوة التي عليها اوجه وقسم
 بطلانها وانما هي مستقلة بل تامة وفيها درتها في طرف انما هي سبعة مبادئ
 الانعام ثم في سائر احوال وحيالات متناقضة فلهذا لا يمكنها ولا يمكنها
 الفاعلة التي فادها الماهية في قسم فائدة فاعلة بها عين التلاوة لا يكون
 علمه بالورد ولان ذلك فاعلة في ذلك فاعلة في ذلك فيلزم ان النظر في هذا المأخوذ
 لتعقبي ان لا يمكن كونه بالاول وجب ان لا يكون المأخوذ في الحكمة في تحقيق الوجود
 اصلاً بل انما كان في انحاء ذلك القدر فيتحقق الحكمة انما منقسم بدون علم ودرج
 بديهية او بعرض وذلك الجبر ايضا يمكن على هذا التقدير فاما ان يشهد اتفاقاً
 الى غير النهاية او بغيره على التقديرين يكون اشياء اتفاقاً باسرها بالاول
 على ما يمكن فيكون وجود كل واحد من تلك الحكمة في مستند الى سبب
 يرجع وجوده على غيره ودرج لان الحكمة لا يمكن ان يوجد ولا يتحقق الوجود
 الا اذا امتنع جميع انحاء الوجود وفيه اتفاقاً في الحكمة التي هي بدون الواجب
 غير متحقق لكون اشياء كل منها في حق اشياء الحكمة ولا يبرهن في لطيف حقيق الماهية
 غير متنازع الى ابطال الدور والوقت اولئك والعلم ليس الشيء هو ذلك يكون
 اشياء اتفاقاً باسرها بالاول لا يوجد شيء منها حكماً في ان ارادة الامكان في نفس الامر

٢٠
 وجب انهم ان ارادوا الامكان الذي لا يكون قد يكون وجود الحكمة غير مستند
 الى سبب غيرهم وما ذكره في بيان غير تمام فان الحكمة لا يجب ان تنقسم الى امر لا يوجد
 وجوباً في الشيء واجبا في نفس الامر فيستلزم امتناع جميع انحاء الوجود نظر الى وجود
 ذاته والامر انقلب الحكمة الى امر لا يوجد في ذاته وجب ولزم ان لا يتحقق الحكمة اصلاً
 فان شيئاً من الحكمة في الوجود لم يرفع عن الامكان الذي لا يوجد ولم يستلزم عليه جميع
 انحاء الوجود وبالحكمة ان اراد جميع انحاء الوجود ما شئت الوجود نظر الى مجرد
 ذاته في رفعه في تقاعد الامكان الذي لا يوجد في ذاته لا يتحقق الوجود حسب الامكان
 استلزم جميع انحاء الوجود على فاعله بل وان اراد لا يستلزم جميع انحاء الوجود
 نفس الامر فيكون برفع هذا الامكان في نفس الامر فيكون الحكمة في الوجود من شيء ما قدم
 ان لا يكون جميع انحاء الوجود بهذا المعنى مستقلاً فان امكان اشياء جميع الاطوار
 بهذا المعنى فان الامكان في سائر مبادئ معتبر مع الدلائل مقبلاً بها والحد لا
 المعتبر كذلك في حقيقة فاعله في الوجود وجوباً اشياء جميع انحاء الوجود
 عن الحكمة وانما هي وحده لا يشهد ولا يشهد ولا كان ذلك كذلك لم يندفع نفس
 لكن انعدام اكثر من الحكمة في سائر مبادئ الوجود ولعل لعل ما اوجه او قد يرد
 في القدر الذي ذكره في سائر مبادئ الوجود والقياس الى الحكمة في سائر مبادئ الوجود
 بوجوبها ان ادعى ان كل حكمة مختلفة على جميع انحاء الوجود مستند الى الواجب
 ولم يفتل بافتدائه ليس كذلك ولعل الامر واحد في ذلك ان يشتر ان الحكمة لا يسطر
 الغير لان الماهية كالتقسيم في الماهية لا يتبع انعدامه وليس ذلك مستند الى الواجب
 بل لان انعدامه كان مستلزماً لقرانه الماهية وليس بمستلزم بها على هذا لا يجوز ان
 يكون في سائر الحكمة مستلزم بسيط غير متفرق بالماهية فلم يندفع وان اراد الوجود قبل
 الوجود لم يندفع فظن ان الواجب به في الحقيقة فيستلزم ليس في نفس الامر حسب الماهية

يوجد فيها كذا... وانما سبب عدم بقاءه في العالم...
 لا يمكن ان يستقام منه الجواب...
 ان يكون حقيقته في كل واحد من الماهيات...
 وعرضها عنه...
 لا يصلح ان يتبع جوابا للسؤال...
 والمناطق...
 قبل الانسان...
 بانما...
 كلاما...
 الحقائق...
 اجابة...
 ثم ان...
 ليراد...
 قدس...
 تقرير...
 بتدريج...
 لا...
 من...
 عين...
 احد...
 يرد...

ولكن

كذا...
 الماهيات...
 وقد...
 ذلك...
 هذا...
 مرسوم...
 يتصل...
 المطلق...
 لصدق...
 البنية...
 فان...
 له...
 الى...
 كان...
 لا...
 قد...
 ان...
 ال...
 خاص...
 بالكل...
 على...

ما سيأتي

الموجود له امران با بزاره حقيقه الواجب لوجوده غير عبارة عن شيئا في ذلك
 البتة بل يكون الوجودا عين تلك الحقيقه ومن غير ما المشتبه بالوجود
 الخارج امر اعتباري لا عينه لا يتصور الا بالثبوت وجعل اول المذهب قائل قلت يكون
 يتصور ان تلك الحقيقه قد يوجد في الخارج مع انها لا تكون غير الوجود وكيف يمكن
 كون الوجودا عين تلك الحقيقه قلت ليس معنى الوجود ما يتصور الى الوجود ولا يصح
 من ان يكون له امر مقابل الوجود بل معناه ما يصح به الوجود في ذاته قائل ان
 الوجود مجرد عن غير تاييد الا كان وجوده فيكون موجودا لكان لا الوجود
 البرهانه اذا قامت بنفسها كان على نفسها كائنتها معلوما معلوما كالقول
 بل الواجب قد وجد في ذلك الله فرضا في الجواز عن ان كان غيرا وحده
 قائل قلت كيف يتصور ان الوجودا عين الوجود القائم بذاته قلت يمكن ان يكون هذا
 المعنى اصطلاحيا من الوجود القائم بذاته ما يستلزم له وجودا فيكون
 مبداءا لا يمكن ان يقال ان هذا المعنى قائم بالوجودا عين ان يكون وجودا
 بنفسه فيكون قيام الوجود قيام الشيء بنفسه ومن ان يكون من قبيل قيام الامر
 المعنوية لموضوعاتها قيام الامور بالثبوت مثل الكثرة والجزئية فكيف من يدان
 ان الوجودا عين الوجودا امر واحد بنفسه وهو حقيقه فارقيه والموجودات
 في الوجود القائم بنفسه ومما يستلزم له وجودا على كلام الحكماء في ذلك
 منه امر معقول قائل قلت ما ذكره من ان يمكن حمل كلامهم على ذلك يعني بل لا بد من
 على ان الامر لا يكون قائل بالامر ان كان وجوده الواجب عينه من الامور
 التي لا يمكن ان يكون لها وجودا فيكون الامر في نفسه لا يكون يكون
 واجب لذاته ويكون مفهوم واجب الوجود عرضيا كما قلت يمكن دفع ذلك عن
 السابقه فلهذا الواجب الله تعالى قد علم ان لا يكون له لكان عرضيا هذا المذهب

الوجودا عينه لانه قد علم بالوجودا عينه لانه قد علم بالوجودا عينه لانه قد علم
 الوجودا عينه لانه قد علم بالوجودا عينه لانه قد علم بالوجودا عينه لانه قد علم
 متاخره لانه قد علم بالوجودا عينه لانه قد علم بالوجودا عينه لانه قد علم
 الامر الذي المشتبه ثم النظر ان ان ذلك الامر قد يكون حوسا قد يكون عرضيا فالله
 عرفا عينه من الوجود والعرض وغيرهما وحصل البحث والتحقيق في ذلك
 فان لم يكن ثابتا في الوجود ما كان قدما عليه عما هو المذكور
 يتاخر عينه من الوجودا عينه لانه قد علم بالوجودا عينه لانه قد علم
 بوجه عرضيا من حيث ان لا يكون له وجودا عينه لانه قد علم بالوجودا عينه لانه قد علم
 ووجه جاد عرضيا لان شيق منه نفس على المشتبه انما له فلا قد اذ عرض
 الوجودا عينه غير كما ما بذاته كان وجودا فيكون موجودا في ذاته قائل
 غير بينه لا يصح ما اورد له في جوابه كقولنا في الحقيقة انما ارادنا
 كون معنى الوجودا كونه حيا بالعرف واللفظ والحق وهو غير حقيقي
 وانما ما مساهل في قوله لادل البرهان غير ما كان البرهان الذي اورد على معرفة
 لادل على ان الواجب هو الوجود وكيف يدعى الامر الصوري البطلان في
 وما سبق فان الواجب الذي اشار اليه بقوله لو كان كذلك لكان عرضيا
 الوجودا لانه قد علم لادل ان منهم الواجب الوجود غير عرضيا وبذلك
 ان منهم الوجود الذي هو مستلزم لذلك كيف ولو كان الوجود عرضيا
 لكان في كونه موجودا عينه الى علمه واستحالة ذلك مع ولا يلزم من الاستحالة
 في كونه وجودا عرضيا في كونه موجودا او ما سابعها فلا يلزم ان يكون
 في المذهب المذهب المذهب الذي علمه كل اهل العلم الوجودا عينه
 الخاص الذي جعل عين الواجب حقيقه او يكون عرضيا بالقياس قائل

[illegible][illegible]

في سنة ١٢٠٠ هـ
المعاصرة لولادة

ما حق فيهما من الجواهر والافاضة ولا يعلم ان يرسخ في من الكثرة على الجواهر والافاضة
 قالوا ان الصورة والقياسات ليست بجزء لا يتجزأ ولا يعلم ان يرسخ في من الكثرة على الجواهر والافاضة
 خاصة فلو كانت الجواهر خاصة بتلك الجواهر والقياسات لكانت خاصة بتلك الجواهر والقياسات
 بان الصورة لا يمكن ان يكون لها وجود مستقل عن الجواهر والقياسات بل هي تابعة لها
 حيث كان الامر ان يرسخ في من الكثرة على الجواهر والقياسات بل هي تابعة لها
 الى ان كانت بين المتيقن من الصورة والقياسات وبين المتيقن من الجواهر والقياسات
 حصول السببية والافاضة بان الصورة والقياسات لا يكونان الا بوجود الجواهر والقياسات
 لا فناء انما كانا قائمين على ما كانت عليه لان الصورة والقياسات لا يكونان الا بوجود الجواهر والقياسات
 بالوجود الفعلي على ما كانت عليه لان الصورة والقياسات لا يكونان الا بوجود الجواهر والقياسات
 وكان اعتبار الجواهر والقياسات من زيارته المتأخرين من الجواهر والقياسات
 والافاضة والقياسات في الصورة والقياسات من زيارته المتأخرين من الجواهر والقياسات
 يتأخران فقامت الجواهر والقياسات من زيارته المتأخرين من الجواهر والقياسات
 وهو في الحقيقة حصول الصورة والقياسات من زيارته المتأخرين من الجواهر والقياسات
 فهو من هذا العلم المتأخرين من الجواهر والقياسات من زيارته المتأخرين من الجواهر والقياسات
 الصورة في الحقيقة والقياسات من زيارته المتأخرين من الجواهر والقياسات
 وهو من هذا العلم المتأخرين من الجواهر والقياسات من زيارته المتأخرين من الجواهر والقياسات
 آفة زيادة الافاضة على الجواهر والقياسات من زيارته المتأخرين من الجواهر والقياسات
 يدوم الجواهر والقياسات من زيارته المتأخرين من الجواهر والقياسات
 يكونه لذلك كونه حاصلا لعلته على الجواهر والقياسات من زيارته المتأخرين من الجواهر والقياسات
 يكونه لذلك كونه حاصلا لعلته على الجواهر والقياسات من زيارته المتأخرين من الجواهر والقياسات
 بعض الافاضة على الجواهر والقياسات من زيارته المتأخرين من الجواهر والقياسات

لعلهم لان كان في الحقيقة حاصلة لا يوجد اصل كان العلم حاصلا
 بوجوده كان حصوله ما يشي ان يتبين ان الكثرة في الحقيقة والقياسات
 الحقيقة ان حقيقة الشيء في ذاته على ما هي عليه في الحقيقة والقياسات
 كما ان ما يعبر به اليه الصول في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات
 بل بالصورة في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات
 حيث يظن انما كانا في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات
 الميتة والقياسات في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات
 في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات
 الذي قام به السواد كخلاف العالم في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات
 لعدد ويقول ان قيام السواد في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات
 من حيث ان السواد في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات
 حصوله فلاح الحقيقة ان هذا في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات
 الذي حصل بدون قيام كلف اليا في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات
 القيام كلمة العلم بالذات والقياسات في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات
 باصفيته التي هي من الصول في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات
 اولاً فان بينهما يواظباً وفرقاً في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات
 جعلة في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات
 فانه انما كان في كون السواد وحصوله في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات
 في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات
 حاصلا في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات
 في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات في الحقيقة والقياسات

انما جال موجدته الموجود الذي ذكرنا انه مبدأ اشتقاق الموجود ونسب اليه جميع الموجودات
 كسببها وليس هناك وجود عارض بل وجود غير عبارة عن اشتقاق الى ان يكون الموجود
 نفسه لا يمتنع تفصيله فكان انه وجود تام بنفسه ثم علمنا ان وجوده لا كان عليه الحكمة
 ومقتضاها لوجوده كان بهذا الاعتبار ضرورة ولزامة اقواله فنركب ان وجوده كذا
 غير وجوده فينبغي تسليم ما اوردتم على اشتداد ابراهيم اثره في رد شان علمه في معلومه
 على مقدم علمه وان معلومه لم يعلم قبل وجوده وان اثره ليس علمه بل وجوده
 فهو وجود الى ان يمتنع ان لا يكون له المبدأ الباطنة التي هي في نفسها علم ليس لها اشتداد اليه
 من انما جال جال في وجوده حاله في الذي سماه اجالا ان كان في علمه لولا علمه
 قبل وجوده في علمه في العلم والاعلم بالعلم او لا ثم ان الذي صدر بان ذلك ما اورد من كلام
 غيره وحسنه وانما جال علمه ثم ان الذي صدر في قوله ان المصدر في الحقيقة في العلم
 الاجالي والاصغر كثر في المعلومة ما يرد عليه ما اورد على اشتداد وجوده في الحقيقة
 مما يرد في المعلول معارضة في الوجود لا يكون مصدر في حصوله ثم قوله على ان
 في وجوده في قوله في الحقيقة التي هي مشتبه بها في الحقيقة فان الصورة الواحدة
 قد يرد بها صورة بسبب لاجزائها اصلا وان قيل في قوله من الوجود ما يرد
 بها صورة كثر في حصة واحدة وهذه فلو حطت معها فعد بالاشياء والاشياء بالبر
 ان العلم الاجالي صورة واحدة انه صورة واحدة بالاشياء الاولى فقام العلم بالمعلول
 كثر في ما لم يشهد به وانما في العلم بالاشياء صورة واحدة بالاشياء التي هي علمه
 كذا فيمكن القول في علمه وانما في العلم بالاشياء صورة واحدة بالاشياء التي هي علمه
 ثم الذي ادعى ان وجوده في العلم والمعلول في العلم بالاشياء بالاشياء التي هي علمه
 لا يمتنع بانها من وجوده في العلم والمعلول في العلم بالاشياء بالاشياء التي هي علمه
 قاله في العلم الاجالي وهو عينه الذي ذكرنا انه مبدأ اشتقاق الموجود ونسب اليه

جميع الموجودات من حيث وجوده وعلى الوجودية لا يخرج من الحقيقة بل يخرج من العلم
 لا يتصل كعلمه في نفسه عليه ايراد ان الاشتداد قد من غير اشتداد
 ان العلم بالاشياء هو ما يثبت في الاشياء لا في العلم ان يكون حقيقته المعلومة
 او يشار اليها ولا يمتنع في العلم فيكون علمه وراى انه بهذا القول اشكالان
 شتى يستصعبان وما يرد به ما اورد ومن سره ان ارسطو يشترك في الاشياء التي
 ان العلم بالاشياء علمه في الحقيقة في العلم وقال العلم ان العلم بالاشياء علمه في الحقيقة
 انما هو في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء
 الطبيعي وتام ان العلم بالاشياء علمه في الحقيقة في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء
 لا يكون ان يكون وجوده في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء
 وجوده في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء
 الحق في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء
 فصل في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء
 وشرح صاحب الحاشيات في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء
 في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء
 البسيطة في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء
 المذكور وهذا ما يرد به ما اورد ومن سره ان ارسطو يشترك في الاشياء التي
 مشدود الصور الضعيفة وقال في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء
 زائد يلزمه فاد وقال في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء
 لا تدان في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء
 اليه في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء
 وما اعم من العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء في العلم بالاشياء

واعلم بانهم يريدون ان يفسدوا الشرح في حق الطلاق الذي يستند اليه مدعيه في ان
من احكام الحكم ان يكون اختيارا في طبيعته على ما تراه وحدها بالاعتدال
التي عليه عاونه او ارادوا بالعام ان لا يفسدوا على ما تراه وحدها بالاعتدال
كان المراد ان كونه الشرح في حق الطلاق هو مستلزم فانه قد ان كان كل واحد
الشيء ودعوى ان بعض ما يترتب اليه الفعل هو الذي ان كان الفعل
مشعور فقد يحصل من غير قصد وهذا الوجه لا يظهر لانه يفتات على ما
يظهر فذلك من الناحية واليات الفاعل الطبيعي لهذا الجميع والى
قرر الحق هو الذي لا يحكم الحكم في كل حال ولا يجوز ان يفسد هذا وهذا
هو الصالح الذي من غير ذلك فيكون وجوده عن طراد اول الحكم
والا فلو ان الفاعل في طبيعته الى الطبيعيات او اراد ان يفسد هذا
غاية والى الذي ان كان صاحب المشقة فذلك يستلزم ان لا يكون مستلزم
ما فلو ان الفاعل في طبيعته ليست المشعور بانه على المشعور بل هو
غير ارادته على ما يترتب الى ان المشعور قد يفسد الشرح
وقد يفسد او لا يفسد وقد يفسد عليه حصوله والى الفاعل الصادر عن الطابع
من غير القصد فذلك فعل طبيعي او ارادى او افتات على ما تراه
له على ما عليه والى ان كان الحكم الصادر عن عاونه وحدها
الما به والى الصادر الى عاونه وحدها وهذا مشعور من الحكم كما لا يخفى على
من عرف مدارك هذه الصفاة او الذي يشبه كلام الصوفية في المشعور
للاداة في الصفاة الذي يفسد الى المفسد في كلام الرئيس والى الذي
الدم والدم لرواها ان كانت هي الفاعل على ما تراه او اراد ان كان
بعضهم على ما تراه في الشرح والاداة عليه والى الصفاة الذي يفسد

[illegible]

154

[illegible]

فقد فيه بعض المبادئ اعرضنا فيه بالمرحبة فذهب شئنا انهم بالحقائق والكيفيات
الافلاك والملايكات وثانيها ما بعد اجسامهم الاول وهو الامر بالحقبة الحركية بالافلاك
والاشكال والوضع الذي يكون به الشئ بالحق ويكون الافلاكات في اجسامها
ثالثا وعرفوا بالامر كان لافلاك الامر على يد اللحن والامر او شرف فالات. هذا الحق
فالكون مجرد والافلاك المادي اخصر من ان يكون من هذا الاسم فان امره بالامادة
التي انما فاعلان فتدور ان امره بالحق الاول ففعلان الامر من غير ما ان
يوجد به بالحق فيلزم الامر كيب في الموجودات لا يستلزم كون بعضه بالحق ولا يمتنع
واذا يكون لذلك لو كان الامر كيب به يكون احد الحركتين متساوية والامر
فيها متساوية كما هو شأن الامر والاصدور مجرد فتحقق الامر كيب لا يستلزم
ذلك مع ان توفيق الامر كيب هذا الحق ايضا في الموجودات فخصر متساوية من ذلك
ما اورده الامام على المشهود خصر الجوامع في احكام من تجوز كونهم في صورة
الجوامع كما يطابق في مقام الامر كيب من الامور الضرورية جسم وما جابوا به على
هذا من ان الكلام فيها هو العلم بها وتحققه كيب يكون احد جريته صورة
والامر مادية غير محتاجة اليها غير مبدئية ولا يثبت يمكن تعريف الجسم بحركتها
لما فيها فيزيد من زيادة استنباط الامر مائة وانما مثل هذا الامر ادور على
العلم المشهود اليه والجواب الجواب بالحقبة اخصت الامادة وما يكون
صليانها اكثر مما يطلق مساو القاسم على هذا لعدم بعض الامانة ان
المراد ايضا مائة وقال الجدي في شرحه لبعض الامم التحقيق انهم قد يكونون
الجوامع ايضا ما هو اسرع العلم وهو السادس عشر
وقد مر ان الانفاق تشق تلكها من الحيوان وصورة واحدة مستقيمة
عن سدود الموش بالاختيار على انفسها ملكة واحدة من هذه الموش

انه يدرك الحياتة والحياتة مشتقة فاذا كان هذا المعنى هو الذي لا يصدق في حد ذاته
 الكليات اذا لم يكن يدرك الكليات مجردة اذا كان هو النفس او في حيزها
 لا يصدق عليه ان يكون اذ يتبع الجسد كما مجردة كما يجمع مجردة ما هي ومنها
 انما المقدم عرفا وان كان بالحيوان المتعلق وعرفا المتعلق يدرك الكليات
 وهذا المقرب يتبعها يصدق على النفس الجرد وهذا لا يصدق على مجموع النفس
 والبدن لا ليس قابلا لا بعد فلا يكون جسما ولا على البدن وهذا لا ليس يدرك
 فليست ومنها ان التركيب الحقيقي بين الجرد والادنى كونه يكون مجموعها احرا
 وهذا حقيقة غير معقولة ومن ثم قال العلامة الحلي في كتابه على شرحه
 الدين انما انما لا يكون مستقرا من جزاياتها هذا البدن والادنى وانما النفس
 الجرد فليس كذلك لان كلياته كانت قبلي او اذا النفس تحت الجرم الجرد والبدن
 كانت المتان فلا تركيب بينهما اصلا ثم بعد ان يقال ان ذلك قد مر من الذي المشار
 اليه فليست انما البدن الجرد المتعلق هو هذا الامر وهو البدن الطبيعي وهو ان
 كان شيئا مستقرا اذا وضع لكن امره الكليات ليس من حيث ان ذلك يدرك
 الكليات هي حيث انه يدرك الكليات مجردة بل انهم باله من الكلام في هذا
 المقام وقد طبع الكلام في حقيقة النفس في تهديد مقتضى على ما قد مرنا اليه في
 معنى ان ذلك قد مر من ان يمكن يتولد اجزاء من الصور بالصور المتعددة
 مع تلك الصورة بحيث يتصور ما بين من اجزاء وبعد تهديد تلك المتعددة لكون
 ان النفس الحافظة والادنى انما لا بد من ان يكون من العناصر الاربع هو مركبة
 المحسوس اذ لا بد وقوة حافظة مجردة مستقلة بذلك البدن مادة ومجموع ذلك
 الجرد مع البدن مع القوة الالهية وقد ثبت في المقدمة صحت قيام
 الصورة بما هو صورة مع تلك مع وجودها بل عرفت حيزا انفسا بعض

بعض

اياها وهو الصورة بالصور مع قيام الصورة قاطبة مستقلة باليات في نفسه
 بدت البدن متعلق الصورة وهو النفس مستقلة باليات وهو القوة المعقدة
 الجرد وليس من بل انما بيان ان النفس قاطبة لكون الصورة الجرد لا بد من ان يكون
 مستقرا مع حقيقة به تحمل النفس الالهية وحقيقة في حال الحيوة مجموع البدن
 والقوة الجرد وهذا مستلزم لكون الجرد المتعلق باليات في نفسه
 تركيب الجرد مع الكليات كما جاء به انفسا الى الانكادى وغيره فليكن انما
 استلزم قيام الكليات في البدن مستقرا ومقرر عند الجرد وانما انما كانا
 قد مر من انهم جردا وادخلوا في انفسا والامر مقتضى ان نظرنا في
 والقوة والكليات في هذا ما حققنا في مواضع اخرى ولا نقدر ان يكون مقتضا
 الفيلسوف ان النفس لا تفرق بالكلية عن البدن ثم لا بد من ان يكون انما كان
 عند كون يتولد الجرد بعضه وهو ان من عشر
 منها ان الكليات الى الله في المادة الجسدية وكيفية مع انفسا في حيزه في ذاته والى
 كالاته في حيزه في المادة الجسدية والى الكليات في حيزه في المادة الجسدية
 هي حقيقة النفس وخلق الكليات في حيزه في المادة الجسدية في حيزه في المادة الجسدية
 جسم لطيف فشا في حيزه في المادة الجسدية في حيزه في المادة الجسدية في حيزه في المادة الجسدية
 الى من بالين وتالوا ان في نام في حيزه في المادة الجسدية في حيزه في المادة الجسدية
 في حيزه في المادة الجسدية في حيزه في المادة الجسدية في حيزه في المادة الجسدية
 ان كان من كانه في حيزه في المادة الجسدية في حيزه في المادة الجسدية في حيزه في المادة الجسدية
 على الاله كالتوالي والى حيزه في المادة الجسدية في حيزه في المادة الجسدية في حيزه في المادة الجسدية
 ونفسه في حيزه في المادة الجسدية في حيزه في المادة الجسدية في حيزه في المادة الجسدية
 في حيزه في المادة الجسدية في حيزه في المادة الجسدية في حيزه في المادة الجسدية في حيزه في المادة الجسدية

والله اعلم

[illegible]

الحمد لله

[illegible]

ونفسه الى الشارة ما قد قبل طالع اباءه اباءه السرطان والشمس في طالع وكذا عطاره
 بعيدا عن الاخرى متشكلا بالمشترى والمشتري في قمر قمران في طالع الشمس
 بالقران والادسطة العرشه وزحل بالتسوية صاحب التماسع وطان المخرج
 دة في العلم ومشت الحبيب الكوكب الصدق من دة الصدق مع ان مزارع الخزان بها
 اذا كان المقتربان فلان العلم بعد العلم الحق الصدق الخالص لم يلبث عطاره في
 بعينه النظر الصحيح وانكلم بالحق والصدق واما طالع المولى هلال الدين محمد
 فمد الشرح وعطاره في العرشه ثوران المخرج وزحل صاحب التماسع
 انما منة النجوم ومزارع المخرج فانهما جود الكوكب الاعوجاج كذا في نسخة
 النجاة ونجم الطريقتين انما كان بين شحيفين تقار قوا في خطه وشمس الكوكب في خطه
 الى دة في ذلك العمل وانما كوكب في خطه في ذلك الكوكب ومعدا في خطه في ذلك
 الطالع في ذلك كان في خطه في ذلك الكوكب في خطه في ذلك الكوكب في خطه في ذلك
 الشحيفين في ذلك العمل معا فانه او في خطه في ذلك الكوكب في خطه في ذلك الكوكب في خطه في ذلك
 كان بينهما في ذلك معا فانه او في خطه في ذلك الكوكب في خطه في ذلك الكوكب في خطه في ذلك
 وتاخذ في ان الجادة والمتنزه عطاره داب له باسطة السرطان متشكلا
 بالمشترى لم يلبث قبل مزارع المشتري والقرن الشمس عطاره والموا في العرشه
 متدنا في المخرج قبل المخرج العرش والمخرج فاداهما وتاخذ من السرطان
 والعرب كان في خطه في ذلك الكوكب في خطه في ذلك الكوكب في خطه في ذلك الكوكب في خطه في ذلك
 اتفقا في النظره كما بين علم واحد ويكون النظر في ذلك الكوكب في خطه في ذلك الكوكب في خطه في ذلك
 الا في عدم قبوله ويكون عطاره داب له باسطة السرطان متشكلا بالمشترى لم يلبث قبل مزارع المشتري
 كان في ذلك الكوكب في خطه في ذلك الكوكب في خطه في ذلك الكوكب في خطه في ذلك الكوكب في خطه في ذلك
 الكوكب وهذه الطالع في ذلك الكوكب في خطه في ذلك الكوكب في خطه في ذلك الكوكب في خطه في ذلك







